المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية
The national center for research
and scientific studies

ورقة بحثية بعنوان:

توجه إدارة ترامب نحو ترحيل المهاجرين "الخطرين" من الولايات المتحدة إلى ليبيا الدوافع والانعكاسات

إعداد / د. محمد عبدالحفيظ الشيخ
عضو اللجنة العلمية بالمركز
القومي للبحوث والدراسات العلمية

مقدمة:

مع تزايد أعداد المهاجرين غير الشرعيين في السنوات الأخيرة، أصبحت قضايا الهجرة تفرض تحديات كبيرة على الدول المضيفة، وتضع سياساتها في ميزان التوازن بين المصالح الأمنية والاقتصادية وبين الالتزامات الإنسانية والدولية. وفي هذا السياق، يبرز "ترحيل المهاجرين" كإحدى أكثر السياسات إثارة للجدل، فهو يمثل أداة حاسمة في يد الدول للتحكم في تدفقات الهجرة، لكنه في الوقت ذاته يثير تساؤلات عميقة حول حقوق الأفراد وسيادة الدول ومسؤولياتها.

تُعد قضايا الهجرة واللجوء من أبرز التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة في عام 2025، خاصة في ظل الاستقطاب السياسي الحاد وتزايد تدفقات المهاجرين غير الشرعيين عبر الحدود. في هذا السياق، تظهر سياسة ترحيل المجرمين والخارجين عن القانون الذين يُصنّفون على أنهم "خطرون" أو يمثلون تهديداً للأمن القومي الأمريكي إلى دول عدة من بينها ليبيا.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل الدوافع الكامنة وراء هذه السياسة، مع تسليط الضوء على انعكاساتها على كل من الولايات المتحدة وليبيا.

تسلط هذه الورقة الضوء على الأبعاد المتعددة لسياسات ترحيل المهاجرين، من خلال تحليل الدوافع الكامنة وراءها والآليات التي تُطبق بها، وكذلك استعراض انعكاساتها الإنسانية والسياسية. مع تقييم كيفية استخدام الدول لسياسات الترحيل كأداة لتحقيق أهداف أمنية أو سياسية داخلية، وتأثيرات ذلك على حياة الأفراد الذين يُجبرون بالإكراه على العودة إلى بلدانهم الأصلية أو إلى دول عبور تعاني من عدم الاستقرار. كما سنناقش الإطار القانوني الدولي الذي يحكم هذه العمليات، والتحديات التي تواجه المنظمات الإنسانية في حماية الفئات الأكثر ضعفًا.

أولاً: دوافع إدارة "ترامب" لترحيل المهاجرين الخطرين إلى ليبيا

تعير الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الخارجية أهمية قصوى تجاه الهجرة غير الشرعية بمزيج من الأولويات الأمنية، والسياسات القانونية، والاعتبارات السياسية الداخلية.

وقد اتسمت سياسات الهجرة خلال فترة حكم الرئيس دونالد ترامب بالتركيز الشديد على "الأمن القومي" وتشديد الإجراءات على الحدود، مما أدى إلى زيادة ملحوظة في عمليات ترحيل المهاجرين. على الرغم من أن الترحيل هو سياسة قائمة في الولايات المتحدة منذ فترة طويلة، فإن إدارة ترامب

أعادت تعريف مفهوم "الخطر" لتوسيع نطاق المشمولين به، وهو ما أثار جدلاً واسعاً تجاه الدوافع الرئيسية التي دفعت إدارة ترامب نحو تبني هذه السياسة.

1. الدوافع السياسية الداخلية

كانت إدارة ترامب عازمة على ترحيل مهاجرين إلى ليبيا، وتخطط لذلك بقوة، وقد واجهت هذه الخطط معارضة شديدة. وأشارت تقارير عدة، نشرتها كل من **رويترز** والجزيرة القطرية وصحيفة الغارديان البريطانية، إلى أن الإدارة كانت تدرس إمكانية ترحيل مهاجرين من جنسيات مختلفة وغير ليبيين إلى ليبيا، باعتبارها "دولة ثالثة". وكان من المفترض أن تتم عمليات الترحيل هذه باستخدام طائرات عسكرية أمريكية.

تواجه الإدارة الأمريكية ضغوطًا سياسية متزايدة من الرأي العام والجناح المحافظ في الكونغرس لاتخاذ موقف أكثر صرامة تجاه الهجرة. تُعد سياسة "الترحيل المعجل" وزيادة عمليات الاحتجاز جزءاً من هذه الاستراتيجيات. إن ترحيل الأفراد المصنفين بالخطرين" إلى دول بعيدة مثل ليبيا يُظهر للإدارة الأمريكية أنها جادة في حماية الأمن القومي وتلبية مطالب قاعدتها الانتخابية

كانت الهجرة قضية محورية في حملة ترامب الرئاسية، واستخدمها لكسب دعم قاعدته الانتخابية. كان ترامب قد وعد الناخبين بوقف الهجرة غير الشرعية "وإعادة أمريكا عظيمة". كانت سياسة الترحيل الصارمة جزءًا أساسيًا من هذه الوعود، حيث قدمها كحل مباشر لمشاكل الأمن والوظائف التي يعتقد مؤيدوه أنها ناتجة عن الهجرة غير المنظمة.

كما استخدمت إدارة ترامب خطاباً قوياً حول "المهاجرين الخطرين" لزيادة الدعم السياسي. هذا الخطاب خلق استقطاباً حاداً بين الأنصار المؤيدين بشدة لسياسات الهجرة، والمعارضين لها الذين يدافعون عن حقوق المهاجرين.

2. الدوافع الأمنية

كانت الدوافع الأمنية محوراً رئيسياً في تبرير سياسات الترحيل. حيث ركزت إدارة ترامب على ربط الهجرة بالإرهاب والجريمة المنظمة من أهم أولويات الأمن القومي الأمريكي. كانت حجة الإدارة هي أن ترحيل الأفراد الذين يشكلون "تهديداً" هو إجراء ضروري لحماية البلاد. لذلك، فإن أي فرد يُشتبه في صلته بجماعات إرهابية أو إجرامية منظمة يُعتبر تهديداً أمنياً مباشراً. تهدف سياسة الترحيل إلى إزالة هذا التهديد من الأراضي الأمريكية بشكل نهائي، خاصة في ظل تراكم قضايا اللجوء وصعوبة البت فيها. هذه الاستراتيجية تُعتبر جزءاً من سياسة أوسع لمكافحة الإرهاب، التي تهدف إلى منع وقوع هجمات محتملة على الأراضي الأمريكية.

وفي السياق ذاته، قامت الإدارة بتوسيع تعريف "الخطر" ليشمل ليس فقط المدانين بجرائم خطيرة، بل أيضاً من ارتكبوا مخالفات بسيطة أو حتى من لم يرتكبوا أي جرائم ولكنهم يمثلون "تهديداً" محتملاً. هذا التوسيع سمح بترحيل عدد أكبر من الأفراد.

3. الدوافع الاقتصادية

لم تغب الدوافع الاقتصادية التي كانت مُعلنة لهذه السياسات. فالرئيس ترامب يجادل بأن المهاجرين غير الشرعيين يأخذون وظائف الأمريكيين ويساهمون في انخفاض الأجور. لذا كانت سياسات الترحيل تهدف إلى "حماية" سوق العمل للمواطنين الأمريكيين. كما روجت الإدارة لفكرة أن المهاجرين غير الشرعيين يشكّلون عبئاً كبيراً على الخدمات العامة مثل الرعاية الصحية والتعليم، وأن الترحيل من شأنه أن يخفف هذا العبء.

4. **الدوافع القانونية:** يُعاني نظام اللجوء الأمريكي من الانهاك بسبب تراكم هائل في القضايا، مما يؤدي إلى فترات انتظار طويلة. وفي الوقت نفسه، فإن القوانين الأمريكية تسمح بترحيل الأفراد الذين يمثلون خطراً على الأمن القومي، حتى لو كانوا من طالبي اللجوء. تهدف هذه الإجراءات إلى تجنب الإفراج عن هؤلاء الأفراد في المجتمع الأمريكي أثناء النظر في قضاياهم، مما يُنظر إليه على أنه إجراء احترازي لضمان الأمن الداخلي.

كانت الولايات المتحدة بالفعل تخطط لمثل هذه الخطط، إلا أنها واجهت اعتراضات شديدة من عدة جهات لأسباب عدة منها على سبيل المثال لا الحصر:

أ. **معارضة القضاء الأمريكي لعمليات الترحيل:** حيث أصدر قضاة فدراليون أوامر قضائية مؤقتة لمنع أي عمليات ترحيل إلى ليبيا، مؤكدين أن إرسال مهاجرين إلى بلدان غير بلدانهم الأصلية دون فرصة لتقديم اعتراضات في المحكمة يعد انتهاك واضح وصريح للقوانين الأمريكية.

ب. **رفض ليبي رسمي**: نفت كل من حكومة الوحدة الوطنية في طرابلس والقيادة العامة للجيش الوطني الليبي في شرق البلاد وجود أي اتفاق مع الولايات المتحدة لاستقبال المهاجرين المرحلين.

ج. **تحذيرات حقوقية**: حذرت منظمات حقوق الإنسان، أبرزها هيومن رايتس ووتش، بشدة من ترحيل الأفراد إلى ليبيا، مشيرة إلى الظروف الإنسانية المتردية، وانتشار العنف، والتعذيب، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في مراكز الاحتجاز هناك.

وبسبب هذه الاعتراضات، لم تُنفّذ خطط الترحيل إلى ليبيا. ومع ذلك، تشير التقارير إلى أن الإدارة استخدمت التهديد بالترحيل إلى ليبيا كأداة ضغط على المهاجرين لكي يوافقوا على الترحيل الطوعي إلى بلدانهم الأصلية.

ثانياً: ليبيا وجهة لترحيل المهاجرين

برغم من حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني التي تعاني منها ليبيا خلال العقد الأخير، إلا أن الولايات المتحدة قد تستخدمها كوجهة للترحيل ويعود ذلك لأسباب لوجستية وسياسية، لكن هذا الخيار ربما ينطوي على مخاطر جمة.

1. **الانقسام السياسي:** تُعاني ليبيا من انقسامات عميقة بين سلطتين متنافستين في الشرق والغرب، وغياب سلطة مركزية واحدة. هذا الوضع يتيح إمكانية توقيع اتفاقيات ثنائية مع أحد الأطراف لترتيب عمليات الترحيل، ولكن في الوقت نفسه يثير تساؤلات حول شرعية هذه الاتفاقيات ومسؤولية الجهة المستلمة.

ليبيا اليوم ليست كما كانت في السابق، فالبلاد تمر بمنعطف خطير وغير مسبوق، ربما هو الأسوأ في تاريخها الحديث والمعاصر، هذا المنعطف أقل ما يمكن وصفه بأنه دراماتيكي، وغير مألوف، وفي هذا السياق، تخطط الولايات المتحدة الأمريكية لتمرير صفقة المهاجرين غير الشرعيين، بعد تسريبات لذلك الخبر وتداوله في قنوات الأخبار التي أفادت الأربعاء بوصول مجموعة من المهاجرين على متن طائرة عسكرية C17 من قاعدة كيلي فيلد في سان أنطونيو إلى مطار مصراتة في خطوة تؤكد مساعي الولايات المتحدة وجديتها في تمرير بل وحسم صفقة ترحيل المهاجرين في خطة لتوطينهم في ليبيا كأمر واقع، ومن دون صخب يذكر.

وسط المناكفات السياسية والاتهامات المتبادلة بين الأطراف الليبية حول استقبال المهاجرين غير الشرعيين، والتي تشكل تحدياً كبيراً للدولة والمجتمع على حد سواء. وفي ظل نفي جميع الأطراف الليبية المعنية بالأمر، في شرق البلاد وغربها، وتأكيدهم رفض تمرير صفقة المهاجرين وعدم تواصلهم مع الجهات الأمريكية. فقد نفت حكومة الوحدة الوطنية في بيان لها ضلوعها في أي اتفاق أو تنسيق بشأن استقبال أي مهاجرين مرحلين من الولايات المتحدة، وبدورها نفت الحكومة الليبية في شرق البلاد على لسان وزير الخارجية عبد الهادي الحويج وجود أي اتفاقات بشأن توطين مهاجرين.

إذا، يبقى التساؤل المهم من الطرف الذي قالت الولايات المتحدة أنها اتفقت معه لترحيل المهاجرين إلى ليبيا؟ وما مدى صحة هذا الخبر، وأياً يكن الأمر، كيف يمكن إفشال هذا المخطط؟ وما هي

الخيارات المتاحة أمام الليبيين بكل مكوناتهم السياسية والاجتماعية وانتماءاتهم وتوجهاتهم للحيلولة دون نجاحه؟

أشارت تقارير صحفية عدة لم يتم التأكد من صحتها وبشكل رسمي خبر وصول المهاجرين من الولايات المتحدة إلى ليبيا على متن طائرة عسكرية أمريكية، وفي الوقت نفسه تفيد بعض المعلومات بعدم إقلاع الطائرة أصلاً في رحلتها التي كانت مقررة يوم الأربعاء 2025/5/7، بعد الأمر القضائي الذي يمنع ترحيل المهاجرين إلا وفق القانون. وبرغم من صعوبة الأمر، من حيث دستورية قرار الترحيل من عدمه، تظل كلمة الفصل بيد حكم المحكمة العليا الأمريكية التي تفصل في الأمر بشكل نهائي، ومع ذلك فأن ليبيا ليست استثناء، وتظل من بين الدول التي تخطط إدارة ترامب لنقل المهاجرين إليها، بالنظر إلى هشاشة الوضع الأمني وحالة عدم الاستقرار السياسي في ظل الانقسام السياسي والمؤسسي، وهو ما يجعل من ليبيا المكان المناسب لها لاعتبارات كثيرة.

2. **الاستفادة السياسية والاقتصادية:** تستخدم الأطراف الليبية ملف الهجرة كوسيلة للحصول على الدعم المالي والسياسي والاعتراف الدولي. وقد تُقدم بعض الأطراف الليبية على التعاون في ملفات الترحيل بل وتقديم تنازلات كبيرة مقابل الحصول على دعم لوجستي أو مالي من الولايات المتحدة، مما يمنحها شرعية في مواجهة خصومها.

ثالثاً: الانعكاسات السلبية على ليبيا: إن ترحيل الأفراد "الخطرين" والذين لديهم سوابق إلى ليبيا يمكن أن تكون له انعكاسات وخيمة على الدولة الليبية المنهكة من خلال الآتي:

1. **تفاقم الانفلات الأمني:** قد يؤدي وجود أفراد ذوي خلفيات إجرامية أو متطرفة إلى تفاقم الانفلات الأمني، وتعزيز شبكات الجريمة المنظمة، وتسلل الأفراد إلى صفوف المجموعات المسلحة غير الرسمية.
2. **تقويض السيادة:** يُعد هذا النوع من الترحيل شكلاً من أشكال التوظيف السياسي لملف الهجرة، مما يساهم في تآكل السيادة الوطنية الليبية ويجعلها عرضة للضغوط الدولية.
3. **خلق أعباء إضافية:** تُعاني المؤسسات الأمنية الليبية من ضعف هيكلي، وتعدد الفاعلين المسلحين، مما يجعلها غير مؤهلة أو حتى قادرة على التعامل مع أفراد قد يشكلون تهديداً أمنياً كبيراً على البلاد، وبالتالي يضع عبئاً إضافياً على قدرات الدولة.

وعلى نحو مماثل، هذا الأمر، ربما يفتح شهية دول الاتحاد الأوروبي، والقيام بخطوات مماثلة لما قامت به إدارة ترامب، تدفع الاتحاد إلى تصعيد إجراءاته للحد من وصول المهاجرين إلى الشواطئ الأوروبية، وطرد من يقيمون هناك بصفة غير قانونية، وتسريع عملية ترحيل المهاجرين غير الشرعيين ومن طلبوا اللجوء في دول الاتحاد وتم رفض طلباتهم، خصوصاً بعد مناقشة هذا المقترح في أروقة الاتحاد الذي يقضي بفتح مراكز لإرجاع المهاجرين "للبلد الثالث" وإلزام جميع الدول بمضامينه، بل وتنفيذه.

إن اعتماد هذا المشروع والقبول به، سيعزز من تكديس المهاجرين في ليبيا ومن ثم، الاتجاه إلى توطينهم في المدى المنظور، بأي شكل من الأشكال، وذلك أمام الفشل في نقلهم إلى بلدانهم، هذا إلى جانب الإخفاق في وقف التدفق الهائل لموجات المهاجرين صوب أوروبا عبر الأراضي الليبية. لا سيّما وأن أعداد المهاجرين الأفارقة على وجه الخصوص المقيمين منذ سنوات في ليبيا، يتجاوز المليونين، وأغلبهم دخلوا البلاد بصفة غير قانونية، وهو ما يترتب عنه تبعات أمنية واجتماعية خطيرة حاضراً ومستقبلاً.

أمام هذا التوجه الأمريكي، ومستوى الاستجابة والامتثال الليبي، فإن النتيجة هي تضاعف أعداد المهاجرين في الأراضي الليبية، فالسلطات الليبية ليست لها إدارة فاعلة تركز على إعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم، بل إن الجهود جد متواضعة من حيث حصر أعدادهم وتحديد ظروفهم المعيشية بما في ذلك أوضاعهم الصحية، وتحديد مناطق وجودهم وإقامتهم، والانتقال بمن ترغب السلطات في بقائهم إلى وضع أفضل وتحويلهم إلى فئة العمالة الوافدة من خلال تقنين أوضاعهم.

خاتمة

يبدو واضحاً أن الولايات المتحدة تُخطط فعلاً بترحيل المهاجرين "الذين لديهم سوابق إجرامية والمصنفون بالخطرين" إلى الدول التي تعاني من الهشاشة الأمنية وعدم الاستقرار السياسي من بينها ليبيا، وربما يعود ذلك إلى دوافع أمنية وسياسية داخلية أمريكية. تهدف من ورائه إلى تخفيف العبء الأمني والسياسي عن الإدارة الأمريكية الحالية. ومع ذلك، فإن هذه السياسة لن تعالج المشكلة من جذورها، بل هي حلول تلفيقيه تنقل التحدي الأمني إلى أماكن أخرى غير مستقرة، مما يساهم في تغذية الفوضى وتقويض جهود بناء الدول.

التوصيات

تعد قضية ترحيل المهاجرين غير الشرعيين إلى ليبيا إحدى القضايا المعقدة وتتطلب نهجاً علمياً سليماً ومدروسا للتعامل مع هذه القضية بشكل فعال ومسؤول. وبناءً عليه، نقترح مجموعة من التوصيات لصناع القرار في ليبيا تتمثل في الآتي:

1. يبقى التحدي قائم، والخطر داهم، خاصة في ظل الظروف السياسية والأمنية التي تحد من سلطة الدولة الليبية وهيبتها، ومع الضغوط والسياسات غير المقبولة التي باتت تفرضها إدارة ترامب، على كثير من الدول لاستقبال المهاجرين على أراضيها، ربما تكون الشرارة التي قد تزيد من توتر الأوضاع، ويتحول المهاجرين غير إلى قنبلة موقوتة.
2. باتت ليبيا اليوم على وجه الخصوص تواجه إشكالية كبرى تتعلق بالمخطط الأمريكي الذي تهدف إدارة ترامب من ورائه لنقل وترحيل المهاجرين غير الشرعيين إلى الأراضي الليبية وهو ما يتطلب وبشكل عاجل وفوري طرح رؤية لإمكانية المواجهة من قبل الأطراف الليبية

3. المعنية بالأمر، لإفشال هذا المشروع والتصدي لتلك المخططات للحيلولة دون وقوعها، لما يشكّله ذلك من خطر يمس سيادة ليبيا ويضع أمنها القومي في خطر محدق.

4. المطلوب هو أن لا تتحول قضية المهاجرين غير الشرعيين إلى ورقة سياسية داخلية لجني المكاسب وتعزيز النفوذ أو أن تكون مادة للنيل من الخصوم السياسيين الليبيين فيما بينهم، بل ينبغي التعامل معها بحزم وفاعلية ضمن رؤية وخطة تأخذ بعين الاعتبار كل المعطيات الحاضرة والتداعيات المستقبلية، وغير ذلك فإن "المشكل الليبي" سيتعاظم أكثر بتعاظم أزمة ترحيل المهاجرين غير الشرعيين إلى بلادنا.
5. يجب على الليبيين على المستويين الرسمي والشعبي الرفض القاطع وبشكل صريح لأي اتفاقيات ترحيل قسري من أي دولة كانت، بما فيها الولايات المتحدة لترحيل المهاجرين إلى الأراضي الليبية، هذا الرفض يجد له سنده في القانون الدولي الإنساني، ووضع ليبيا الحالي. وأن الأولوية القصوى لحماية حقوق الإنسان للمهاجرين وضمان الالتزام بالمعايير الدولية.
6. ليبيا ليست طرفاً في اتفاقية اللاجئين لعام 1951، ولا توجد لديها بنية تحتية قانونية أو إدارية للتعامل مع قضايا اللجوء. يجب أن يتم التأكيد على أن الترحيل القسري إلى بلد غير آمن يُعد انتهاكًا لمبدأ "عدم الإعادة القسرية" الذي يعتبر حجر الزاوية في القانون الدولي للاجئين.
7. ضرورة وأهمية التأكيد على الوضع الإنساني، من خلال تسليط الضوء على الأوضاع المتردية في مراكز الاحتجاز للمهاجرين داخل ليبيا، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي وثقتها منظمات حقوقية دولية. ويعد هذا سبباً كافياً لرفض استقبال أي مهاجرين مرحّلين من دول أخرى .
8. يجب أن يكون التعامل مع هذه القضية جزءًا من استراتيجية دبلوماسية أوسع. وذلك من خلال تواصل الحكومات الليبية مع الجهات الدولية المعنية بالأمر، مثل الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والمنظمات الإنسانية الدولية لاطلاعهم على خطط الترحيل المقترحة وطلب دعمهم ووساطتهم لمنعها.
9. على الساسة في ليبيا استخدام هذا الرفض كورقة تفاوض**ية** للحصول على دعم سياسي واقتصادي من الولايات المتحدة والمجتمع الدولي. يمكن لليبيا أيضاً أن تطلب المساعدة في بناء قدراتها الأمنية والسيادية، مقابل التعاون في قضايا أخرى.
10. على الحكومات الليبية في غرب البلاد وشرقها التأكيد على السيادة الوطنية من خلال إبراز أن استقبال المهاجرين المرحلين من دولة ثالثة يعد انتهاكاً لسيادتها الوطنية ويضع عبئاً إضافياً على مواردها المالية المحدودة
11. يجب توحيد وإدارة الخطاب العام حول هذه القضية بحكمة لمنع أي انقسامات داخلي، بإصدار بيان رسمي واضح لموقف الحكومات الليبية من ترحيل المهاجرين مع التأكيد على الالتزام بالمعايير الإنسانية والقانونية الدولية.

12. مع أهمية توعية الرأي العام الليبي بخطورة هذه القضية، وتأثيرها المحتمل على الأمن والاستقرار في البلاد، لضمان دعم شعبي للموقف الرسمي.
13. يقع على عاتق مراكز الأبحاث والمؤسسات الأكاديمية والعلمية ضرورة تسليط الضوء على مثل هذه المواضيع الحساسية التي تنال من بلدنا من خلال عقد ندوات علمية وحواريات وورش عمل لتنبيه الرأي العام الليبي وصناع القرار لمدى خطورة هذا المخطط الذي يعرَض أمن بلادنا القومي وسيادتها للخطر، من دون إغفال دور وسائل الإعلام المختلفة وتركيزها من خلال تسليط الضوء على مثل هذه المخططات.

عاش الوطن حراً أبياً ... ليبيا فوق الجميع